لان الموضوع للقرينة المعينة وان اراد القرينة المعينة فالكبرى
ممنوعة اذ لابد من القرينة المعينة هنا وفي المشترك لاجل دفع
مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد . بما ذكره اي من قولهم
في كبرى القياس وكل لفظ مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج
اليها بخلاف المجاز اي فانه يحتاج لقرينة مانعة من ارادة
الموضوع له اذ هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز كما اشار لذلك
الشارح بقوله المتصرف الخ واما القرينة المعينة للمراد من المعاني المجازية
فلا يتوقف عليها تحققه الا ترى انه اذا قيل لك رايت بحرا
ماشيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر
الحقيقي ولم توجد المعينة للمراد من عالم او كريم (الاولى للاستعمال)
فيه ظاهر ان الاستعمال موضوع له وليس كذلك فيجعل للتعليل
وصلة الوضع محذوفة اي الذي وضع اللفظ له لاجل الاستعمال
فيه وفهم المراد عطف على رفع عطف لازم على ملزوم لانه
يلزم من دفع مزاحمة المعاني فهم المراد في المقصود اي الاصلي
والتبعي قوله الاصلي والتبعي بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر
والمشتق والفعل وانما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة
بجريان الخلاف فيما وضعت بخلاف الاخر فان معنى العلم الشخصي
جزئي ومعنى البقية كلي اتفاقا على ما مر اي وهذا
الاعراب جار على طرق الاعراب الذي مر في المقدمة والى الحكم هنا
اشارة الى ان هذا الاعراب ليس خاصا بالتقسيم بل قد مر له
نظيره في المقدمة فان قلت ان كلا من المقدمة والتقسيم
ترجمة فيعلم من جريان هذا الاعراب في المقدمة ~~فان قلت ان~~
~~كلا من المقدمة والتقسيم ترجمة فيعلم من جريان هذا الاعراب~~
~~في المقدمة~~ جريانه في التقسيم ونحوه فلا فائدة في ذكره هنا
واجيب بانه انما اعاده خوفا من نسيانه لما مر لطول

(تحقيق معنى الحروف والضمائر واسماء الاشارة والموصول والتبعي بيانه الخ)

([illegible])

العهد

١٢٧

العهد هو المذكور اي هو المذكور فيما سبق وهو هذا الذي
نشرع فيه ويحتمل ان المراد ان المحذوف هنا الذي نقدره هذا اللفظ
اي لفظ المذكور والتقدير ح المذكور فيما ياتي التقسيم او التقسيم
هو المذكور فيما ياتي فان قلت ان جعل التقسيم خبرا مشكل
بان ما ياتي تقسيمات متعددة لا تقسيم واحد فكان الواجب
ان يقول تقسيمات واجيب بان تقسيم مصدر والمصدر يخبر به
عن الواحد والمتعدد وذلك لان مدلوله الماهية وهي كما تحقق في
الواحد تتحقق في المتعدد ومعنى التقسيم اي في الاصطلاح
ومعناه في اللغة فهو جعل الشيء اقساما وانما تعرض الشارح لبيان
معناه لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره هو ضم
قيد بين الخ انما اتى بضمير هو وفصلا لما يتوهم ان قوله ضم قيدين
بدل من التقسيم وان الخبر شيء اخر وقوله قيدين احترازا من ضم
قيد واحد للعام فلا يسمى تقسيما بل هو تقييد وهذا بيان
لتقسيم الكلي واما تقسيم الكل فهو تفصيل وتحليله الى اجزاء
بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما انه ان صح جعل المقسم على
كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثاني ثم ان قوله قيدين
اعم من ان يكونا متباينين او متخالفين والاول كضم ناطق وصاهل
للحيوان فاذا ضممت ناطق للحيوان حصل انسان واذا ضممت صاهل
حصل فرس والثاني كضم الضاحك والكتابة للانسان فاذا ضممت الضاحك
اليه حصل ضاحك وان ضممت الكتابة اليه حصل كاتب وكل من
القسمين غير مباين للاخر لامكان اجتماعهما بخلاف الانسان
والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما وذلك لعدم تنافي
القيود في الضاحك والكاتب وتنافيهما في الانسان والفرس
فتنافي الجزء يستلزم تنافي الكل ليصير ذلك العام الخ
المحل للضمير والنظر ما النكتة في الاتيان بالظاهر بدله ثم انه ظاهر

Copyright © King Saud University